النظام المصرفي الجزائري ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية

دراسة حالة بنك الجزائر للفترة(2001-2020)

The Algerian banking system and its role in achieving economic development

- Case study of the Bank of Algeria for the period (2001-2020)

نصر ضو[*1]، نعيمة بالعيد [2]

Nacer Dou[1], Naima Belaid[2]

[1] جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر، dou-nacer @univ-eloued.dz

[2] جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر، belaid-naima@univ-eloued.dz

تاريخ الاستلام: 14-10-2022 تاريخ القبول: 12-12-2022 تاريخ النشر: 31-03-2023

ملخص :

هدفت هذي الدراسة إلى التعرف على ماهية النظام المصرفي والتنمية الاقتصادية ومساهمته في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2001-2020) إذ يعتبر القطاع المصرفي من أهم القطاعات المؤثرة في الاقتصاد الجزائري، حيث تم التركز على أهم الإصلاحات الاقتصادية للنظام المصرفي الجزائري في الجانب التطبيقي مع التطرق إلى البرامج التنموية وأهم مؤشرات النظام المصرفي الجزائري. وتعتبر هذه الدراسة إحدى الدراسات التحليلية التي عالجت هذا الموضوع في الاقتصاد الجزائري، وتوصلنا في الأخير إلى أن للجهاز المصرفي دورا فعالا في تحقيق التنمية من خلال تقديم قروض والمساهمة في دعم المؤسسات الاقتصادية .

كلمات مفتاحية: نظام مصرفي، تنمية اقتصادية، تمويل مصرفي.

تصنيفات JEL: E51 ; E58 ; F63 ;G28

Résumé:

L'étude visait à identifier la nature du système bancaire et du développement économique et sa contribution au développement économique de l'Algérie au cours de la période 2001-2020. Le secteur bancaire est considéré comme l'un des plus importants secteurs de l'économie algérienne. Aborder les programmes de développement et les indicateurs les plus importants du système bancaire algérien.

Cette étude est l'une des études analytiques consacrées à ce sujet dans l'économie algérienne et nous a permis de conclure que le système bancaire joue un rôle efficace dans la réalisation du développement en fournissant des prêts et en contribuant au soutien des institutions économiques.

Mots clés: *Système bancaire - développement économique - financement bancaire.*

JEL Classification Codes*: E51 ; E58 ; F63 ;G28.*

[*] المؤلف المرسل

1. مقدمة:

إنّ الجزائر كغيرها من الدول النامية عانت ولازالت تعاني من ضعف نظامها المالي في تجميع موارد التمويل، فالنظام المصرفي في الجزائر يتصف بأنه فتيّ مقارنة بنظيره في الدول المتقدمة، لهذا السبب لم يتسنى له الحصول على معرفة واسعة، واكتساب خبرة مهنية كافية تمكنه من استخدام آلية عمل متناسبة مع الشروط العامة والشاملة، المعروفة لدى مختلف الأنظمة المصرفية المتقدمة. فعملية تمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر تتم وفق النظام المصرفي الذي يعدّ بأجهزته المختلفة الركيزة الأساسية للاقتصاد الوطني، من خلال ما يباشره من تجميع المدخرات والاستثمار في كل المجالات، يضاف إلى ذلك الدّور الذي يلعبه في رسم وتنفيذ مختلف السياسات المالية والاقتصادية.

إشكالية البحث: نظراً للمكانة الحساسة التي يحتلها النظام المصرفي في الحياة كان واجباً على كل دولة أن تعنتي به خاصة لما له من تأثير على التنمية الاقتصادية.

وبناءً على ما سبق يمكن صياغة الإشكالية على النحو التالي:

- **ما مدى مساهمة النظام المصرفي الجزائري في تحقيق التنمية الاقتصادية؟**

فرضيات البحث: لكي يتيسّر لنا الفهم والإحاطة بالموضوع استعنا بالفرضيات التالية:

- ⇐ النظام المصرفي ما هو إلاّ مجموعة من المؤسسات المصرفية فقط، التي تعمل في دولة ما هدفها الوحيد هو تعبئة المدخرات.
- ⇐ التنمية الاقتصادية هي العملية التي يتم بمقتضاها الانتقال من حالة التخلف إلى التقدم.
- ⇐ يساهم النظام المصرفي في تحقيق التنمية الاقتصادية.
- ⇐ إن للقروض والودائع دور مهم في تحقيق التنمية الاقتصادية.
- ⇐ يؤثر تطور حجم الكتلة النقدية على الاقتصاد الوطني.

هدف وأهمية البحث: إن الهدف من التطرق لموضوع النظام المصرفي ودوره في التنمية الاقتصادية هو ابراز ضرورة النهوض بالنظام المصرفي وتطويره لما يحتاجه النمو الاقصادي وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية.

أما اهمية الدراسة فتستمد من خلال المكانة الهامة التي يحظى بها الجهاز المصرفي الجزائري في تحقيق التنمية الاقتصادية في ظل وجود سوق مالي غير فعال.

أدوات ومنهجية الدراسة: اعتمدنا في هذا البحث على مزيج بين المنهج التاريخي، الوصفي والتحليلي.

- أما عن الوسائل المستعملة فهي: الكتب، الأطروحات، مجلات علمية، الإحصاءات والبيانات في التحليل من خلال استخدام برنامج EXCEL.

حدود الدراسة: اقتصرت الدراسة على بنك الجزائر للفترة(2001-2020).

2. الإطار النظري للنظام المصرفي والتنمية الاقتصادية

1.2. مفهوم النظام المصرفي:

سنتطرق فيه الى اهم النقاط التي تعرف النظام المصرفي

1.1.2 تعريف النظام المصرفي:

هناك عدة تعريفات للنظام المصرفي نذكر منها ما يلي:

– يعرف النظام المصرفي على أنه "المؤسسات والقوانين والأنظمة التي تتألف منها وتعمل في ظلها المصارف في البلد" (عمر الحداد، 2013، صفحة 08).

– ويعرف كذلك بأنه" مجموعة المصارف العاملة في بلد ما وهو يضم مجمل النشاطات التي تمارس بها عمليات مصرفية، وخاصة تلك المتعلقة بمنح الائتمان، وهو يشمل الجهاز المصرفي والمنشآت المالية المتخصصة السلطات المسؤولة عن السياسة النقدية أي البنك المركزي والخزينة العامة" (خبابة، 2008، صفحة 179).

2.1.2 مكونات النظام المصرفي

يتكون النظام المصرفي من البنك المركزي، المصارف التجارية والمصارف المتخصصة، كما يلي:

1.2.1.2–البنك المركزي: هو" مؤسسة نقدية حكومية تهيمن على النظام النقدي والمصرفي في الدولة وتقع على عاتقها مسؤولية إصدار العملة ومراقبة النظام المصرفي، وتوجيه الإئتمان لتدعيم النمو الاقتصادي والمحافظة على الاستقرار النقدي عن طريق توفير الكميات النقدية المناسبة داخل الدولة وربطها بحاجات النشاط الاقتصادي فضلا عن ذلك فإن الصيرفة المركزية ماهي إلا نظام يتولى فيه بنك واحد الاحتكار الكامل أو الجزئي لإصدار الأوراق النقدية" (النبهاني، 2014، صفحة 17).

2.2.1.2–البنوك التجارية: تعرف البنوك التجارية بأنها " مؤسسة مصرفية موضوعها النقود والعمليات التي تدور حول قيام النقود بوظائفها، وغالبا ما تكون النقود فيها ذات نوعية خاصة "نقود الودائع" وهذا النوع من النقود أكثر الآثار الاقتصادية المترتبة على النشاط الاقتصادي. إن ظهور هذه المؤسسات المصرفية جاء تدريجياً، حيث لاحظ الصيارفة أن الأرصدة المعدنية المكدسة لديهم يمكن إقراضها، ومن هنا نشأت مؤسسات الإيداع والإقراض والتي عرفت فيما بعد بالبنك التجاري" (سحنون، 2003، صفحة 76).

3.2.1.2–البنوك المتخصصة: تعرف بأنها "البنوك المتخصصة في منح الإئتمان لنوع محدود من النشاط بحيث يقتصر عملها على هذا النشاط دون غيره مثل البنوك العقارية والزراعية والصناعية...إلخ" (حسين الوادي و آخرون، 2010، صفحة 108).

3.1.2 وظائف النظام المصرفي:

يقوم النظام المصرفي بتأدية العديد من الوظائف لمسايرة كافة التطورات والتحولات التي تشغل الساحة المصرفية، وتتمثل في:

– **وظائف البنوك المركزية حيث** تنقسم إلى أربعة وظائف أساسية هي إصدار أوراق البنكنوت، بنك الحكومة، بنك البنوك وتنظيم الائتمان من خلال الرقابة والإشراف (أحمد عبد الرحيم، 2008، صفحة 283).

– **وظائف البنوك التجارية** وتتضمن كل من: قبول الودائع، خلق النقود والائتمان، إصدار الأوراق المالية وتداولها في سوق المالي، منح القروض، تأجير الخزائن و القيام بوظيفة أمناء الإستثمار لحساب عملائها. (نجيب و آخرون، 2001، صفحة 150)

– **وظائف البنوك المتخصّصة:** وتتمثل في القيام بتسويق إصدارات الأوراق المالية الجديدة (أسهم، وسندات ...إلخ) كمؤسسات سوق أولية، التعرف على فرص الإستثمار، دراسات الجدوى والقيام بأعمال صرافة العملات . (زقرير، 2009، صفحة 08)

2.2. مفهوم التنمية الاقتصادية

1.2.2 تعريف التنمية الاقتصادية:

تتعدد تعاريف التنمية الاقتصادية فيعرفها البعض بأنها " العملية التي يرتفع بموجبها الدخل القومي الحقيقي خلال فترة ممتدة من الزمن. وهذا يعني أن التنمية عندما تتحقق بمعدلات نمو تفوق معدلات نمو السكان فهذا يعني ارتفاع الدخل الحقيقي الفردي (أي متوسط الدخل الفردي الحقيقي)" (حسن خلف، 2006، صفحة 177).

2.2.2 مصادر تمويل التنمية الاقتصادية: وهما صنفان كالاتي :

–المصادر الداخلية وتشمل الإدخارات الاختيارية والادخارات الاجبارية (تيسير مصطفى الفرا، 2012، صفحة 46).

–المصادر الخارجية وتتضمن مصادر التمويل الخاصة ومصادر التمويل الرسمية (القريشي، 2007، صفحة 208).

الشكل رقم (01): مصادر تمويل التنمية الاقتصادية

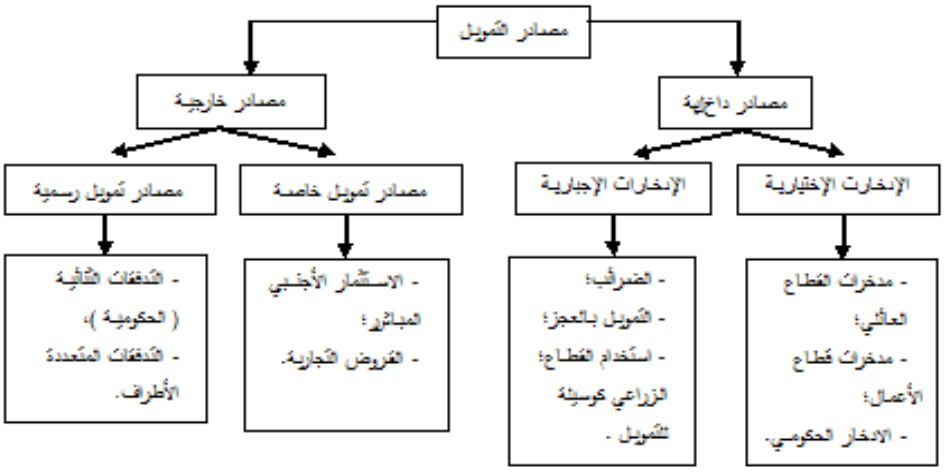

المصدر: من إعداد الباحثان.

3.2.2 نظريات التنمية الاقتصادية

هي نظريات عديد أهمها نظرية الدفعة القوية، نظرية النمو المتوازن، نظرية النمو غير المتوازن ونظرية أقطاب (مراكز) النمو. (فريد النباتي، 2015، صفحة 23)

وهناك أيضا أنواع أخرى للنظريات منها نظرية التغير الهيكلي وأنماط التنمية، نظرية مراحل النمو لـ (روسلو) ونظرية التبعية (موسى عريقات، 2014، صفحة 93).

3.2. دور الائتمان المصرفي في التنمية الاقتصادية

1.3.2 تعريف الائتمان المصرفي:

إنّ معنى الائتمان في أبسط وأضيق شكل" هو أن يمنح طرف لآخر مقدارا من المال الحاضر مقابل الحصول على قدر آخر في المستقبل"، ويقصد كذلك بالائتمان المصرفي "صافي مطلوبات المنظومة المصرفية من مختلف القطاعات الاقتصادية" (بوشرمة، 2010، صفحة 28).

ويعرف الائتمان بأنه "الثقة التي يوليها شخص ما "الدائن" لشخص آخر سواء أكان طبيعيا أو معنويا "المدين" بأن يمنحه مبلغ من المال لاستخدامه في غرض محدد، خلال فترة زمنية متفق عليها وبشروط معينة مقابل عائد مادي متفق عليه، وبضمانات تمكن الدائن من استرداد قرضه في حال توقف المدين عن السداد" (عبد الوهاب نجا و آخرون، 2014، صفحة 70).

2.3.2 القروض الموجهة لنشاط الاستثمار:

1.2.3.2. القروض الكلاسيكية لتمويل نشاطات الاستثمارات: يتم التمييز بين نوعين من القروض الكلاسيكية في التمويل الخارجي للاستثمارات وهي القروض متوسطة الأجل والقروض طويلة الأجل، ويرتبط كل نوع من هذه القروض بطبيعة الاستثمار ذاته. (ابراهيم عبد الباقي، 2016، صفحة 258)

1.2.3.2- القروض الحديثة(الائتمان الإيجاري) هو عبارة عن عملية يقوم بموجبها بنك، أو مؤسسة مالية أو شركة تأجير مؤهلة قانونا لذلك، بوضع آلات او معدات أو أية أصول مادية أخرى بحوزة مؤسسة مستعملة على سبيل الإيجار مع إمكانية التنازل عنها في نهاية الفترة المتعاقد عليها، ويتم التسديد على أقساط يتفق بشأنها تسمى ثمن الإيجار. (هبال، 2012، صفحة 11)

3. الإطار التطبيقي للنظام المصرفي والتنمية الإقتصادية في الجزائر للفترة 2001-2020:

سنتطرق في دراسة الحالة الى لمحة عن النظام المصرفي من خلال نشأته وخصائصه وبرامج التنمية في الجزائر وصولا الى تحليل دور النظام المصرفي في تحقيق التنمية في الجزائر كما يلي :

1.3 لمحة عامة حول النظام المصرفي الجزائري

1.1.3 نشأة النظام المصرفي الجزائري وخصائصه :

شهدت الجزائر تطور جهازها المصرفي في خلال فترة الاستعمار أول مؤسسة مصرفية التي نادت إليها الحكومة الفرنسية ولقد بدأ هذا النوع بإصدار النقود مع بداية سنة 1848 وثاني مؤسسة مصرفية وهي التي تأسست في الجزائر حيث لم يكن لها الحق في إصدار النقود وثالث مؤسسة مصرفية عام 1861 تحت اسم بنك الجزائر والتي بها الجمهور الفرنسي الذي كان يقطن بالجزائر آنذاك وبعد استقلال الجزائر ورثت نظاما مصرفيا واسعا لكنه تابع للأجنبي وقائم على أساس الاقتصاد الحر الليبرالي (القزويني، 2000، صفحة 54).

2.1.3 هيكل النظام المصرفي الجزائري:

يتكون الجهاز المصرفي الجزائري الحالي الذي يقف على رأسه البنك المركزي الجزائري من قطاعات رئيسية ثلاثة، هي البنوك والمؤسسات المالية بشقيها العامة والمتخصصة بالإضافة لمكاتب التمثيل والشكل التالي يبين ذلك.

2.3 برامج التنمية الاقتصادية في الجزائر

1.2.3 برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004):

برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي هو برنامج الاستثمارات العمومية متوسط الأجل امتد لأربع سنوات(2001-2004)، أعلن عنه رئيس الجمهورية في افتتاح الندوة الوطنية لإطارات الأمة يوم 26 أفريل 2001 بمخصصات مالية أولية قدرها ب 525 مليار دينار جزائري ما يعادل 7 مليار دولار خصص أساسا لدعم نفقات التجهيز ويستهدف البرنامج الوصول إلى معدلات نمو سنوية تتراوح بين 5% و6%، ويتبنى هذا البرنامج النظرة الكينزية الخاصة بالطلب الكلي الفعال، إذ أنه في حالة الركود الاقتصادي وبافتراض حالة عدم التشغيل الكامل لعوامل الإنتاج فإن زيادة الانفاق الحكومي الموجه

للاستثمار سيؤدي إلى زيادة الطلب الكلي الفعال والذي يؤدي بدوره إلى زيادة العرض الكلي ورفع مستوى التشغيل، مما ينتج عنه رفع معدل النمو الاقتصادي وتقليص حجم البطالة.

الجدول رقم(1): التوزيع السنوي لمخصصات برنامج الإنعاش الاقتصادي

السنوات	المبالغ المالية (مليار دج)	نسبة المبالغ%
2001	205.40	39.10
2002	185.90	35.41
2003	113.20	21.56
2004	20.50	3.90
المجموع	525	100

المصدر: (سعودي، 2016، صفحة 212)

من خلال الجدول نلاحظ أن سنتي 2001 و2002 تأخذ كبر حجم المبالغ المخصصة في هذا البرنامج، وهذا من أجل إعطاء دفعة قوية لعملية الإنعاش الاقتصادي، كما أن الظروف التي عايشتها البلاد خلال فترة التسعينات دفعت السلطات العمومية إلى التعجيل في تنفيذ مشاريع البرنامج.

الجدول رقم(2): مقومات مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004

طبيعة الأعمال	رخص البرنامج (مليار دج)					مجموع رخص البرنامج%
	2001	2002	2003	2004	2004-2001	
دعم الإصلاحات	6	11	13	15	45	8.6
الدعم المباشر للفلاحة والصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12	65.4	12.4
التنمية المحلية	32.4	42.9	35.7	3	114.2	21.7
الأشغال الكبرى	93	77.8	37.6	2	210.4	40.1
الموارد البشرية	39.4	29.9	17.4	3.5	90.2	17.2
المجموع	181.4	181.9	126.2	35.5	525	100

المصدر: (سعودي، 2016، صفحة 215).

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن قطاع الاشغال الكبرى استحوذ على أكبر حصة خلال الأربع سنوات تقدر ب210,4 بنسبة اجالية 40.1 %، حيث أن الحكومة عملت على تدارك ما سببه الوضع خلال عشرية التسعينات وما خلفه من أضرار مالية، اقتصادية وحتى إجتماعية، لذلك عملت الحكومة على التركيز على الأشغال الكبرى لتشجيع المؤسسات الاقتصادية انتاجية كانت أو خدمية على العمل

أكثر لإستدراك الخسائر الماضية، وتحفيز الاستثمارات الجديدة التي تعمل على تقليص نسبة البطالة وإنتعاش السوق.

أما حصة قطاع التنمية المحلية والتي كانت بنسبة 21.7% من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج، والذي إحتل به الدرجة الثانية من تركيز الحكومة لأهميته، حيث سعت هذه الاخيرة لتحين المستوى المعيشي للمواطن وخاصة المناطق المتضررة خلال الفترة، وتحسين العيش في المناطق الريفية والمعزولة.

أما حصة الموارد البشرية فكانت بنسبة 17.4 % تعتبر نسبة متقاربة مع حصة التنمية المحلية لأنها مرتبطة بها ارتباطا وثيقا، وبالتالي تخصيص حصة مهمة للموارد البشرية يعمل على تحقيق التنمية المحلية من خلال رفع مستوى راس المال البشري، وتحقيق مستوى معيشي أفضل.

لكن قطاع الفلاحة والصيد البحري فكانت حصته بنسبة 12.4 % من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج، يعود ذلك إلا أن هذا القطاع قد استفاد من برنامج خاص ابتداء من سنة 2000 البرنامج الوطني للتنمية الفلاحة "PNDA" وهو برنامج مستقل عن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، وبالتالي فإن المبلغ المخصص لهذا القطاع ضمن برنامج الإنعاش الاقتصادي يعتبر بمثابة دعم لبرنامج السابق الذكر (بوفليح، 2012، صفحة 248).

إن الحصة المخصصة لدعم الإصلاحات كانت بنسبة 8.6% من إجمالي المبالغ المخصصة للبرنامج فكانت أقلها حصة لأهمية ما سبقها من برامج، لكن لا جدال في أنها تلعب دورا مهما في التنمية الاقتصادية، فخوصصة المؤسسات والإصلاحات الإدارية والقانونية التي قامت بها الحكومة كانت لموكبة العولمة المالية والاقتصادية، لتحسين القدرة التنافسية المحلية والدولية للمؤسسات، بتفاعلها مع الخارج وذلك بتطبيق القوانين والشروط عالمية لتحقق ذلك.

نلاحظ من خلال الجدل أعلاه أن التوزيع السنوي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي كان تركيزه على السنوات الاولى 2001، 2002، 2003، وبنسب متتالية 39.12%، 35%، 21.76%، من قيمة المبالغ المخصصة للبرنامج في حين أن سنة 2004 لم تحضى إلا بنسبة 3.9% من حجم المبالغ المرصود للبرنامج وهذا يشير على اصرار الحكومة على تنفيذ البرنامج كاملا خلال الفترة المحددة له، فكات التمويل الاكبر للسنوات الأولى ليتم انجاز أكبر قدر من العمل المخصص لذلك لتحسين الظروف الاقتصادية للدولة التس تدهورت خلال عشرية التسعينات.

2.2.3 البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 (P.C.S.C):

هو برنامج الاستثمارات العمومية الذي طرحته السلطات العمومية يوم 07 أفريل 2005 المتعلق بالفترة 2005-2009، في إطار مواصلة إستراتيجية البرامج الكبيرة للإنفاق العمومي التي بدأت مع

برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الخاص بالفترة 2001-2004 وذلك بعد ملاحظة بعض النتائج الإيجابية خلال هذه الفترة رغم محدودية المبالغ المخصصة. وقد تم تخصيص مبالغ مالية معتبرة للبرنامج التكميلي لدعم النمو قدرت بحوالي 4203 مليار دج أي ما يقارب 55 مليار دولار كما يجب التنبيه إلى أن المبلغ يمثل المخصصات الأولية المعلنة عند إطلاق البرنامج، حيث بلغت القيم المالية للبرنامج التكميلي خلال الفترة 2005-2009 حوالي 114 مليار دولار. (بوفليح، 2012، صفحة 250).

3.2.3 برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014):

هو استراتيجية تكميلية مع البرامج السابقة، ويهدف إلى تحديث الاقتصاد وخلق توازن بخصوص التجهيزات العمومية والاستجابة للاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية للمواطن وهو يدخل في إطار ديناميكية التنمية الوطنية المباشرة فيها بداية سنة 2000، وهو لا يتضمن تحديد المشاريع ومنح الموارد الضرورية لتنفيذ برنامج السيد رئيس الجمهورية بل يشكل أيضا القاعدة والمحرك لرؤية وسياسة تنموية محددتين من قبل رئيس الدولة (مسعودي، 2017، صفحة 220).

4.2.3 برنامج النمو الجديد (2016-2019):

في إطار استكمال عملية التنمية التي عمدت الدولة إلى تنفيذها مطاع 2001 بنت الحكومة برنامجا جديدا لإنعاش القطاعات التي لازلت في قيد الإنجاز والعمل على تطبيق محاولات جديدة بإمكانها النهوض بالاقتصاد الوطني وسيتم تجسيد البرنامج العمومي للاستثمار للفترة الممتدة بين 2015-2019 بفضل احتياطي صرف يناهز 200 مليار دولار وأرصدة صندوق ضبط الإيرادات المقدرة 5.600 مليار دولار دج، وديون خارجية منعدمة تقريبا.

حيث اعتمدت الجزائر في عام 2016 نموذجا جديدا للنمو الاقتصادي، الذي صادق عليه مجلس الوزراء في 26 جويلية 2016 ويرتكز على نهج متجدد لسياسة الموازنة لمسار يغطي الفترة (2016-2019) وعلى آفاق لتنويع وتحويل بنية الاقتصاد في آفاق 2030.

ويستهدف النموذج تمكين الجزائر من التحول إلى دولة ناشئة في غضون نهاية العشرية القادمة، وذلك من خلال ثلاثة مراحل للنمو:

- **مرحلة الإقلاع (2016-2019):** وتتميز بنمو تدريجي للقيم المضافة لمختلف القطاعات باتجاه المستويات المستهدفة.
- **المرحلة الانتقالية (2020-2025):** هدفها تدارك الاقتصاد الوطني.
- **مرحلة الاستقرار أو التقارب (2026-2030):** والتي في نهايتها يستعد الاقتصاد قدراته الاستدراكية وتتمكن عندها مختلف متغيراته من الالتقاء عند نقطة التوازن. (عقون و آخرون، 2018، صفحة 205)

3.3. دور البنوك في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر:

يستعرض هذا المبحث بعض المؤشرات التحليلية لتقييم دور النظام المصرفي في تقديم الائتمان لتمويل التنمية الاقتصادية وحجم ما تقدمه من ائتمان للقطاعات الاقتصادية المختلفة.

1.3.3 مؤشرات النظام المصرفي الجزائري:

1.1.3.3. الودائع: يمكن النظر إلى الودائع على أنها اتفاق يدفع بمقتضاه المودع مبلغا من النقود بوسيلة من وسائل الدفع يلتزم بمقتضاه المصرفي برد هذا المبلغ للمودع عند الطلب أو حينما يحل أجله، وتصنف الودائع بعدة تصنيفات وأشهرها وأكثرها استخداما ذلك الذي يعتمد على معيار الأجل وطريقة السحب والذي تقسم بموجبه إلى: الودائع الجارية(للإطلاع) والودائع لأجل (لفتة سعيد، 2006، صفحة 02).

الشكل رقم(2): هيكل الودائع للنظام المصرفي الجزائري (2001-2020)

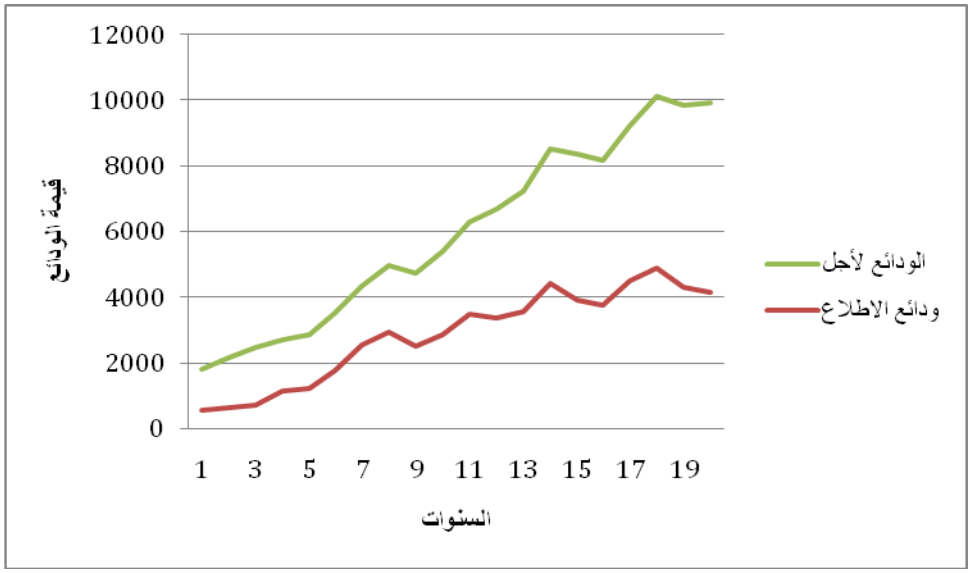

المصدر: من إعداد الباحثان، مخرجات برنامج EXCEL لمعطيات مجمعة من التقارير السنوية لبنك الجزائر للفترة (2001-2020).

2.1.3.3. القروض الموزعة: تشكل القروض بالنسبة للبنوك الجزائرية من بين أم الاستعمالات التي تضمن لها المردودية ولكن بقدر ما تطرح عمليات الإقراض من إمكانيات التوسع في النشاط وتحقيق الأرباح فإنها تخلق العديد من الصعوبات في حالة سوء تسيير القروض ومنحها بعيدا عن المعايير الضرورية التي تركز على مردودية الاستثمار الممول أكثر من قيمة ونوعية الضمانات المقدمة في ملف طلب القرض، وهذا ما تتسم به غالبية البنوك الجزائرية في هذا الجانب إذ تهتم أكثر بالضمانات على حساب كفاءة الاستثمار (حبار، 2005، صفحة 101). ويبين الجدول التالي القروض الممنوحة للقطاع العام والقطاع الخاص، وحصة كل من البنوك العمومية والبنوك الخاصة.

الشكل رقم (3): هيكل نسبة القروض المقدمة للقطاع العام والقطاع الخاص خلال الفترة (2001-2017)

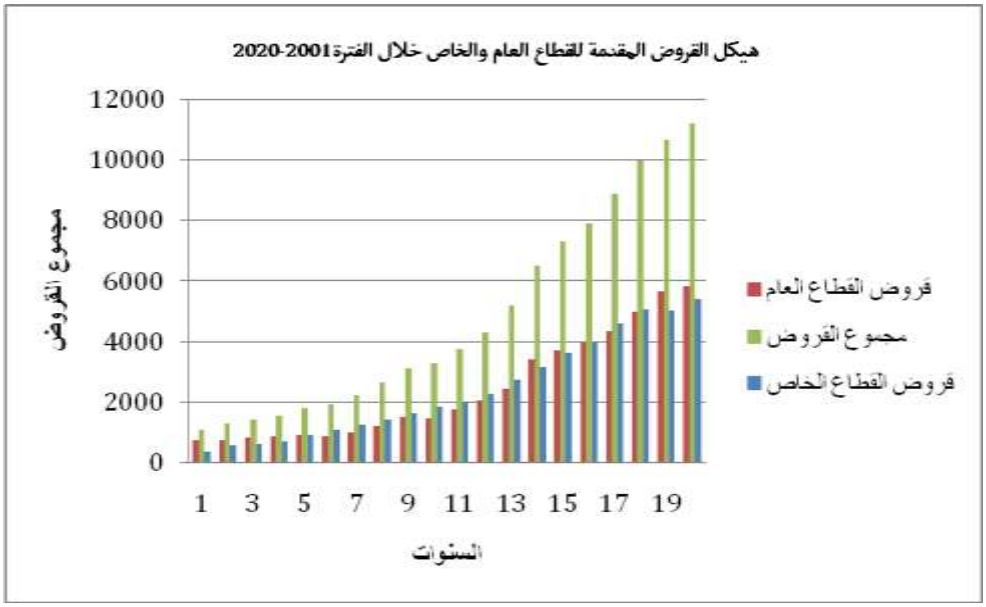

المصدر: من إعداد الباحثان، مخرجات برنامج EXCEL لمعطيات مجمعة من التقارير السنوية لبنك الجزائر للفترة (2001-2020).

من خلال الشكل السابق والذي يبرز نسبة القروض في النظام المصرفي الجزائري من سنة 2001-2020، حيث نلاحظ هيمنة حصة البنوك العامة حيث بلغت نسبة القروض فيها إلى أكثر من 85% لكل السنوات، وكانت أقل نسبة سنة 2002 قدرت بـ 85.7%، وبلغت نسبة حصة البنوك الخاصة بالنسبة للقروض إلى 14% لكل السنوات، وكانت أقل نسبة سنة 2001 تقدر بـ 4.1% مقارنة بسنة 2002 التي بلغت أعلى نسبة في حصة البنوك الخاصة قدرت بـ 14.3%.

حيث يلاحظ استحواذ وهيمنت البنوك العمومية على أكبر حصة من إجمالي القروض الممنوحة قدرت بـ 95.9% سنة 2001، وهذا راجع إلى تمويل البنوك الأجنبية الخاصة للقطاع العمومي بدأت سنة 2001. بينما نلاحظ الضعف الكبير في حصة البنوك الخاصة في تمويل الاقتصاد الوطني مقارنة مع حصة البنوك العمومية، حيث أن البنوك الخاصة لا تهتم إلا بتمويل القطاعات المربحة وذات المردودية السريعة كالتجارة الخارجية وقروض الاستهلاك حيث بلغت نسبة 4.1% سنة 2001.

بينما ازدادت حصة القروض الخاصة سنة 2002 حيث بلغت 14.3%، وهذا راجع إلى تحسين في الأوضاع المالية للحكومة وللتوجيهات التي قام بها النظام المصرفي في مجال تمويل الأنشطة الإنتاجية للقطاع الخاصة، حيث سجلت سنة 2002 أقل نسبة في حصة البنوك العمومية قدرت بـ 85.7% وذلك راجع إلى ضعف الأداء الاقتصادي والمالي للمؤسسات العمومية الذي يحد من تعامل البنوك الخاصة معها من جهة أخرى.

حيث نلاحظ استمرار السنوات من 2003 إلى غاية 2017 في تذبذب بين الزيادة والنقصان فيما بينها بما يخص نسب حصص البنوك العامة والخاصة، وهو ما يفسر نمو حصة القطاع المصرفي

الخاص قبل حدوث أزمة بنك الخليفة سنة 2003 لتشهد بعد ذلك تراجعا وتقلصا مساهمة القطاع المصرفي الخاص في السوق المصرفية الجزائرية لترتفع من جديد ابتداءا من سنة 2007 إلى 11.5% ونسبة 13.2% سنة 2017 نظرا للتوسع في منح القروض للقطاع الخاص وفي قروض الاستهلاك الموجهة للقطاع العائلي، لكن تبقى مساهمتها في تمويل الاقتصاد الجزائري محدودة، إلا أن حصة البنوك العمومية لا تزال هي الممول الرئيسي للاقتصاد الوطني وهذا بالرغم من للانخفاض الطفيف والمتوالي لحصتها من إجمالي القروض الممنوحة خلال الفترة من 2003-2020، وذلك راجع إلى توجه الدول نحو تشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2.3.3 التمويل النقدي:

إستعادة البنك المركزي بموجب قانون النقد والقرض 10/90 دوره كمركز للنظام التمويل بعدما كانت الخزينة العمومية تحتكر هذا الدور وتتحدد سياسات البنك المركزي الجزائري في التمويل للنشاط الاقتصادي في ضوء ما تسمح به قوانينه المختلفة حيث تنظم هذه السياسات حجم ما يقدمه من قروض إلى الدولة وما يقوم به من إعادة تمويل للبنوك التجارية، وعادة ما تلجأ الدولة إلى الاقتراض من البنك المركزي لتغطية نفقاتها الاعتيادية نتيجة للعجز الذي تتعرض إليه إيراداتها كما تلجأ البنوك إليه للاقتراض لتمويل فعالياتها الجارية والاستثمارية ويكون ذلك بشكل غير مباشر من خلال عملية إعادة التمويل (بن يخلف، 2013، صفحة 175).

الشكل رقم(4): التمويل النقدي للاقتصاد

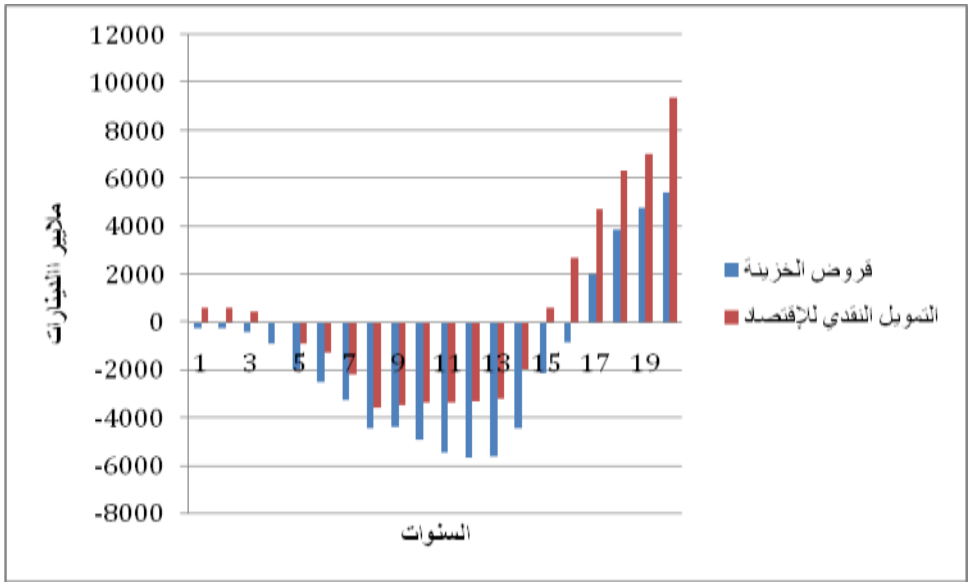

المصدر: من إعداد الباحثان، مخرجات برنامج EXCEL لمعطيات مجمعة من التقارير السنوية لبنك الجزائر للفترة (2001-2020).

نلاحظ من خلال الشكل السابق الذي يبرز التمويل النقدي للاقتصاد في النظام المصرفي الجزائري (2001-2017)، نلاحظ من خلال الفترة (2001-2003) أن الدولة تتمتع بوضع

ائتماني صافي في النظام المصرفي، وبالتالي فالسنوات (2001، 2002، 2003)، يتم بتقسيم أرصدة صافي النظام المصرفي للدولة في (569.7، 578.7، 423.4) مليار دينار جزائري على التوالي، حيث تعكس الخزينة لدى بنك الجزائر تماما الانكماش الشديد في صافي أرصدة النظام المصرفي للدولة في الوضع النقدي والتي أدت إلى مطالبة الدولة الصافية بالنظام المصرفي في نهاية عام 2004، حيث اتسم الاقتصاد الكلي في الفترة من (2001-2003) بتعزيز الاستقرار المالي الكلي حيث يوضح السلوك الجيد للأساسيات كما يلي:

- سلامة الوضع المالي الخارجي، وخاصة زيادة ميزان المدفوعات واستدامة مؤشرات الدين الخارجي في سياق استقرار سعر الصرفي الفعلي الحقيقي.
- التحسن في حالة المالية العامة، وفقا لتراكم الخزينة في توفير المدخرات المالية. مما مكن من إطلاق برنامج التحفيز الاقتصادي على المدى المتوسط (2001-2004) في عام 2001 مع قوة دافعة ميزانية مهمة للنمو.
- التحسن الملحوظ في السيولة المصرفية، مدعومة بالتحسن الكبير والمستدام في الخزينة العامة، في سياق السيطرة على التضخم.
- أما الفترة من (2004-2014) نلاحظ أن بنك الجزائر قد تحول إلى مؤسسة مصرفية مقرضة لأن وضعية البنك كانت في مجال التمويل مقارنة بالسنوات السابقة، بحيث أن مقدار القروض المقدمة للاقتصاد من طرف مصرف الإصدار عمليا كانت معدومة، وهي سالبة أيضا.

ويعود سبب هذا الانخفاض إلى ارتفاع الجباية البترولية حيث تم توقف الخزينة والبنوك من الاقتراض من البنك المركزي ويعود هذا إلى استقرار الاقتصاد الكلي، وإنشاء صندوق ضبط الموارد، فالخزينة العمومية ليست ملزمة باللجوء إلى مؤسسة الإصدار لتغطية احتياجاتها التمويلية، بالعكس الخزينة لأول مرة منذ الاستقلال تظهر في وضعية عارضة للأموال إتجاه بنك الجزائر.

أيضا بالنسبة للبنوك التجارية كانت من إشكاليات فائض السيولة غير الموظفة لديهم، والتي برزت تحديدا سنة 2001، وهذا بعد أن ظلت تعاني طيلة السنوات 2001-2005 من احتجاج دائم للسيولة دفعها للجوء المستمر لبنك الجزائر لأجل إعادة تمويل والحصول على السيولة التي تلزمها.

إن في وجود الموارد المتزايدة لصندوق ضبط الإيرادات. تعتبر الخزينة العمومية دائنا صافيا تجاه مجموع النظام المصرفي منذ نهاية 2004. يرتفع هذا الدين الصافي إلى 3627.3 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2008 و2193.2 مليار دينار في نهاية 2007 ويساهم هذا الأمر في سيولة النظام المصرفي في مجموعه.

في حين أتت الصدمة الخارجية الحادة لسنة 2009 إلى انخفاض تاريخي لوتيرة التوسع النقدي، وحتى إلى تقلص من جهة أخرى، استمر بنك الجزائر في امتصاص السيولة الزائدة من خلال قناة مرنة،

وأدوات منظمة غير مباشرة للسياسة النقدية، ومرساة على استئناف التوسع النقدي في ستتي 2010 و2011، سجلت سنة 2012 توسعا نقديا في ظرف يتميز بتزايد معتبر للقروض للاقتصاد واستمرار تزايد نفقات الميزانية الجارية.

حيث سجلت سنة 2013 تراجع وتيرة التوسع النقدي في ظرف يتميز بتزايد معتبر للقروض للاقتصاد، حيث تم التركيز خاصة على تطورات النظام المصرفي ومساهمته المتزايدة في تمويل الاقتصاد، في ظرف يتميز بهشاشة أكبر للمالية العامة أمام خطر إنخفاض أسعار البترول. وحيث عرفت سنة 2014 انتعاشا كبيرا في التوسع النقدي، مدفوعا بالنمو القوي في الإقراض للاقتصاد.

ومن خلال الفترة (2015-2020) شهدت وتيرة توسع النشاط الاقتصادي الإجمالي تراجعا بسبب انخفاض نشاط قطاع المحروقات، وشهدت أيضا تقلص فائض السيولة النقدية.

لذا يتطلب الأمر دورا كبيرا لبنك الجزائر من أجل ضبط هذه السيولة وتفادي انعكاساتها التضخمية والخطيرة على الاقتصاد الوطني.

3.3.3 تطور حجم الكتلة النقدية:

المقصود بالكتلة النقدية مجموع وسائل الدفع المتاحة في الاقتصاد خلال فترة زمنية معينة وقد عرف هذا المفهوم عدة تعديلات بسبب الاختلاف في النظم الاقتصادية والتغيرات في الوسائل النقدية والمالية (بالطاهر، 2006، صفحة 75).

الشكل(05): تطور حجم الكتلة النقدية للفترة (2001-2020)

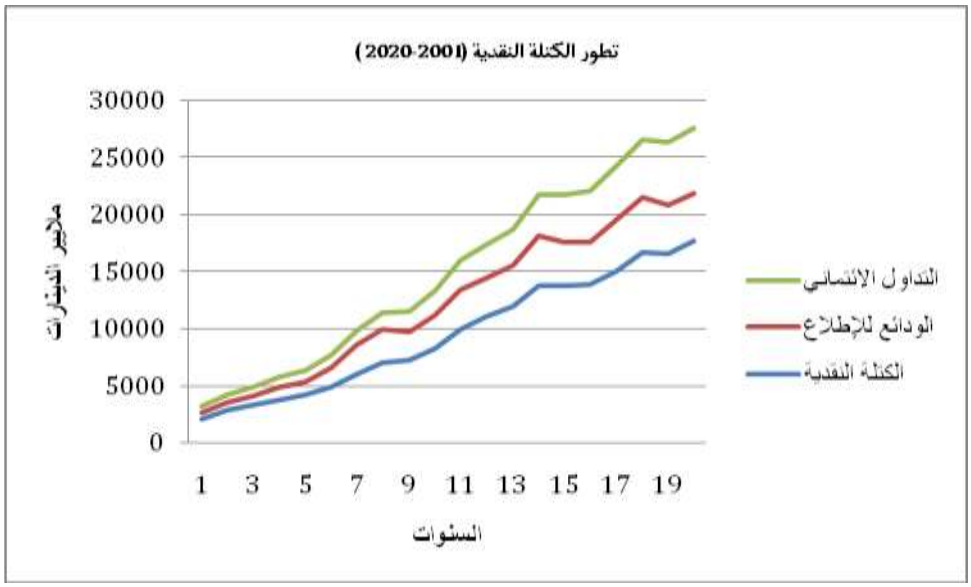

المصدر: من إعداد الباحثان، بالاعتماد على مخرجات برنامج EXCEL

نلاحظ من الشكل رقم(05) والذي يبرز نسبة تطور حجم الكتلة النقدية في النظام المصرفي الجزائري خلال الفترة المدروسة سنة 2001-2020 حيث نلاحظ سنة 2001 عرفت توسعا كبيرا حيث

قدرت قيمتها 20711.8 مليار دينار دج أي بمعدل ارتفاع سنوي قدر بـ 22.3%، ويرجع ذلك إلى الزيادة في الأرصدة النقدية الصافية الخارجية التي بلغت 1310.7 مليار دج سنة 2001، بالإضافة إلى إطلاق الحكومة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي الذي أقره رئيس الجمهورية في 26 أفريل 2001، والذي خصص له مبلغ 7 ملايير دولار أي ما يعادل 525 مليار دج، لكن سرعان ما تراجع معدل نمو الكتلة النقدية ابتداءا من سنة 2002 إلى غاية 2005، إذ بلغ خلال السنوات التالية: 2002، 2003، 2004، 2005، ما يقارب: 17.3%، 15.6%، 11.4%، 10.9%، بالترتيب، وهو ما يعكس الاستقرار النقدي المحقق في هذه الفترة.

نلاحظ مواصلة الكتلة النقدية مسارها نحو الارتفاع من سنة 2006 حيث ما يقارب 4827.6 مليار دج أي بمعدل قدره 18.6%، واستمرت على نفس الوتيرة إلى غاية 2008 التي تراجع فيها معدل الكتلة النقدية إلى 16% وهذا مقابل 24.2% سنة 2007. هذا راجع أساسا بتراجع نمو الودائع تحت الطلب لدى المصارف سنة 2005 بـ 10.9% الناتج عن تقلص قوى في ودائع قطاع المحروقات، يعكس هذا الأمر أثر الصدمة الخارجية على الوضع النقدي للمؤسسات في هذا القطاع، في ظرف تميز بتنفيذ برنامج هام للاستثمارات منذ الثلاثي الثاني سنة 2009، التي شهدت هي الأخرى تسجل معدل النمو النقدي لمستوى منخفض تاريخيا 3.2% تحت أثر الأزمة المالية العالمية.

أما سنة 2010 قد تميزت بالعودة إلى التوسع النقدي بوتيرة 15.4% ليرتفع سنة 2011 إلى 19.2% مقابل سنة 2010، ويرجع هذا التوسع إلى بداية دورة عملية الدفع بموجب نفقات ميزانية التجهيز المتعلق بمخطط دعم النمو (2005-2009).

سجلت الكتلة النقدية سنة 2014 زيادة طفيفة قدرت بـ 13686.7 مليار دج و بمعدل نمو قدره 14.6%، هذا ما يؤكد أهمية وضعية الموجودات الخارجية الصافية التي تعتمد على موارد قطاع المحروقات كضمان للنقود في الاقتصاد الوطني. حيث نلاحظ أن سبب نمو الضعيف أو شبه المنعدم في الكتلة النقدية M2 لسنة 2015 و2020 هو الانخفاض الحاد في أسعار البترول الذي بدأ في 2015 واستمر إلى سنة 2019 حيث تسبب في حدوث عجوزات كبيرة في الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات عكس التقلص المعتبر للاحتياطي النقدي.

4. خاتمة:

إن معالجة موضوع النظام المصرفي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر، من خلال طرح الإشكالية "ما مدى مساهمة القطاع المصرفي الجزائري في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر؟"، ولمعالجة هذه الإشكالية التي حاولنا من خلالها توضيح وإبراز أهمية النظام المصرفي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر وهذا من خلال إعطاء مفهوم عام للنظام المصرفي ، بإبراز مفاهيم مختلفة للبنوك والقروض المصرفية وكيفية تمويل الاستثمار ، وكذا التطرق إلى مفهوم التنمية الاقتصادية

ومختلف مصادر تمويل التنمية بشكل عام ، وأهم مشكل يقف كحاجز أمام عملية التنمية الاقتصادية هو مشكل التمويل والجزائر كغيرها من الدول النامية تعتمد على التمويل المصرفي في تحقيق تنميتها الاقتصادية؛ أي أنها تعتمد على نمط التمويل غير المباشر بسبب غياب السوق المالية، لذا سمي الاقتصاد الجزائري بإقتصاد الاستدانة.

1.4. اختبار فرضية الدراسة: والتي تنص على أن النظام المصرفي يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية حيث أثبتت لنا الدراسة صحتها من خلال ما يلي:

– أن للقروض والودائع دور مهم في تحقيق التنمية الاقتصادية، حيث أثبتت لنا الدراسة صحة هذه الفرضية من الفصل الثاني في المبحث الثالث في المطلب الأول والمطلب الثاني أن للقروض والودائع دور مهم وفعال في تحقيق التنمية الاقتصادية لذلك نلاحظ استمرار هيمنة وزيادة البنوك العمومية مع ارتفاع طفيف للبنوك الخاصة، ولكن سوء التسيير في منحهما.

– أن تطور حجم الكتلة النقدية يؤثر على الاقتصاد الوطني، حيث أثبتت لنا الدراسة أن الكتلة النقدية في الجزائر عرفت تطورا مستمرا خلال السنوات المدروسة (2001–2017)، وذلك بسبب التوسع الكبير في مجموعة الموجودات الصافية الخارجية وبرنامج الإنعاش الاقتصادي التي تجاوزت في بعض الفترات السيولة النقدية وشبة النقد في الاقتصاد الوطني.

2.4. نتائج الدراسة: ومن خلال هذا البحث استخلصنا مجموعة من النتائج التالية:

– يعد مشكل التمويل أحد أبرز المشاكل التي تعترض التنمية الاقتصادية، فرغم الوضعية المالية الجيدة للاقتصاد الوطني إلى أن النمو المحقق هو من النوع التوسعي الناتج عن عملية ضخ للأموال من جراء البرامج التنموية دون أن يقابل ذلك زيادة في الإنتاج تفسر نمو حقيقي، ومصدر هذه الأموال هي الموارد البترولية ولكن هذا الوضع يهدد البنيان المالي الوطني، فالإيرادات البترولية هي عرضة لتذبذبات أسعار البترول في السوق العالمية، ومن ثم فإن الحاجة ملحة إلى نظام بنكي فعال لتعبئة الادخار الوطني كمصدر غير تضخمي للتمويل.

– إن مواكبة التطور التكنولوجي تفرض على المصارف إعادة النظر في المناهج والأساليب المعتمدة.

– الارتفاع الملحوظ للائتمان المصرفي خلال سنوات الدراسة (2001–2020).

– التنمية الاقتصادية ليست عملية سهلة. فهي تتطلب مجموعة من المصادر لتمويلها والتي من بينها التمويل المصرفي الذي يعتبر أهم عنصر تتطلبه عملية التنمية الاقتصادية في الجزائر.

3.4. الاقتراحات : بعد هذا التحليل يمكن تقديم الاقتراحات التالية:

✓ يجب أن يكون هناك تناسق بين النظام المصرفي والنظامات الأخرى من أجل إزدهار الاقتصاد الوطني وارتقائه.

- ✓ الاهتمام برأس المال البشري.
- ✓ العمل على زيادة الأمن المصرفي وثقة بين المصارف والعملاء.
- ✓ عولمة العمل المصرفي، يتيح فرصة ممارسة العمل في أسواق جديدة.

يعتبر إصلاح النظام المصرفي الخطوة الأساسية لإصلاح الاقتصادي حيث يعتبر مركزا حيويا في تمويل التنمية الاقتصادية.

5. الإحالات والمراجع:

- أحمد النبهاني. (2014). الجهاز المصرفي والاستقرار الاقتصادي. عمان، الاردن: دار آمنة للنشر والتوزيع.
- اسماعيل ابراهيم عبد الباقي. (2016). إدارة البنوك التجارية (الإصدار الاولى). عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع.
- حربي محمد موسى عريقات. (2014). التنمية والتخطيط الاقتصادي(مفاهيم وتجارب) (الإصدار الاولى). عمان، الاردن: دار البداية.
- حسين أحمد عبد الرحيم. (2008). اقتصاديات النقود والبنوك، (الإصدار 1). القاهرة: مؤسسة طيبة لنشر والتوزيع.
- زكريا مسعودي. (2017). تقييم أداء تعميق الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدور السحري دراسة للفترة (2001–2016). مجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية(06)، 215–226.
- سليم عمر الحداد. (2013). دور الجهاز المصرفي في نشر الوعي المصرفي لدى العملاء–دراسة حالة ميدانية من وجهة نظر عملاء المصارفالتجارية في قطاع غزة، رسالة ماجستير ادارة اعمال. (الجامعة الاسلامية، المحرر) كلية التجارة، غزة.
- سهيلة فريد النباتي. (2015). التنمية الاقتصادية دراسات ومفهوم شامل (الإصدار الأولى). عمان، الاردن: دار الراية للنشر والتوزيع.
- شاكر القزويني. (2000). محاضرات في إقتصاد البنوك. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- شراف عقون، و آخرون. (أفريل, 2018). التنمية المستدامة في الجزائر من خلال البرامج التنموية (2001–2019). مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، 02(خاص)، 201–220.
- عادل زقرير. (2009). تحديث الجهاز المصرفي العربي لمواكبة تحديات الصيرفة الشاملة–دراسة حالة الجهاز المصرفي الجزائري(رسالة ماجستير). بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، الجزائر: جامعة محمد خيضر.
- عادل هبال. (2012). إشكالية القروض المصرفية المتعثرة– دراسة حالة الجزائر(رسالة ماجستير). الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير: جامعة الجزائر03.
- عبد الحميد بوشرمة. (2010). الجهاز المصرفي الجزائري ومتطلبات العولمة المالية(رسالة ماجستير). أم البواقي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير: جامعة العربي بن مهيدي.
- عبد الرزاق حبار. (2005). المنظومة المصرفية الجزائرية ومتطلبات استيفاء مقررات لجنة بازل(رسالة ماجستير). الشلف، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية: جامعة حسيبة بن بوعلي.
- عبد السلام لفتة سعيد. (2006). تحليل الودائع المصرفية نموذج مقترح. مجلة كلية للعلوم الاقتصادية(11)، 02–21.
- عبد الصمد سعودي. (2016). تقييم برامج الاستثمارات العمومية وانعكاساتها على النمو الاقتصادي والتشغيل في الجزائر (2001–2014)(رسالة دكتوراه). مسيلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير: جامعة محمد بو ضياف.
- عبد الله خبابة. (2008). الاقتصاد المصرفي (البنوك الإلكترونية – البنوك التجارية – السياسة النقدية). الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة.
- علي بالطاهر. (2006). إصلاحات النظام المصرفي الجزائريوآثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التمية(رسالة دكتوراه. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير. الجزائر: جامعة الجزائر.
- علي عبد الوهاب نجا، و آخرون. (2014). اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية (الإصدار الاولى). الاسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية.
- فايزة بن يخلف. (2013). تقييم سياسات الإصلاح المصرفي الجزائري في ظل الإصلاحات الاقتصادية –دراسة مقارنة لبعض الدول(رسالة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير: جامعة الجزائر 3.
- فليح حسن خلف. (2006). التنمية والتخطيط الاقتصادي (الإصدار 1). عمان، الاردن: عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع.
- محمود حسين الوادي، و آخرون. (2010). النقود والمصارف (الإصدار الطبعة الاولى). عمان، الاردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
- محمود سحنون. (2003). الاقتصاد النقدي والمصرفي (الإصدار الطبعة الأولى). قسنطينة: بهاء الدين للنشر والتوزيع.
- مدحت القريشي. (2007). التنمية لاقتصادية نضريات وسيايات وموضوعات (الإصدار الثانية). عمان، الاردن: دار وائل للنشر والتوزيع.

- مرام تيسير مصطفى الفرا. (2012). دور القطاع المصرفي في تمويل التنمية الاقتصادية الفلسطينية(رسالة ماجستير). غزة، كلية التجارة: الجامعة الاسلامية.
- نبيل بوفليح. (2012). دراسة تقييمية لسياسة الانتعاش الاقتصاديالمطبقة في الجزائرفي الفترة(2000-2010). أبحاث اقتصادية وادارية، 06(02)، 243-266.
- نعمة الله نجيب، و آخرون. (2001). مقدمة في: اقتصاديات النقود والصيرفة والسياسات النقدية. الاسكندرية: دار الجامعية -طبع-نشر- توزيع الابراهيمية.
- https://www.bank-of-algeria.dz (consulté le 06/03/2020)

5. ملاحق:

ملحق رقم (01): هيكل الودائع للنظام المصرفي الجزائري (2001-2020).

الوحدة: مليار دينار جزائري.

السنوات	الودائع الإطلاع	الودائع لأجل	مجموع الودائع
2001	554.92	1235.01	1789.93
2002	642.16	1485.19	2127.35
2003	718.9	1724.04	2442.94
2004	1127.91	1577.45	2705.36
2005	1224.4	1632.6	2857
2006	1750.4	1766.1	3516.5
2007	2560.8	1761	4321.8
2008	2946.9	1991	2946.9
2009	2502.9	2228.9	4731.8
2010	2870.7	2524.3	5395
2011	3495.8	2787.5	6283.3
2012	3356.8	3331.5	6283.3
2013	3537.5	3691.7	7229.2
2014	4428.2	4083.3	8511.5
2015	3891.7	4443.4	8335.1
2016	3732.2	4409.3	8141.5
2017	4499	4708.5	9207.5
2018	4880.4	5232.5	10112.9
2019	4313	5531.4	9844.4
2020	4159,3	5757,8	9917,1

ملحق رقم 02: هيكل القروض المقدمة للقطاع العام والخاص في البنوك الجزائرية خلال فترة (2001-2020)

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات	نسبة القروض للقطاع الخاص	نسبة القروض للقطاع العام	مجموع القروض	قروض القطاع الخاص	قروض القطاع العام
2001	31.33%	68.67%	1077.69	337.61	740.08
2002	%42.61	56.54%	1266.03	550.2	715.83
2003	42.61%	%57.39	1379.48	587.78	791.7

859.65	674.73	1534.38	%56.03	%43.97	2004
882.5	896.4	1778.9	49.61%	%50.39	2005
848.4	1055.7	1904.1	44.56%	%55.44	2006
989.3	1214.4	2203.7	44.89%	%55.11	2007
1202.2	1411.9	2614.1	45.99%	%54.01	2008
1485.9	1599.2	3085.1	48.16%	%51.84	2009
1461.4	1805.3	3266.7	44.74%	%55.26	2010
1742.3	1982.4	3724.7	46.78%	%53.22	2011
2040.7	2244.9	4285.6	47.62%	52.38%	2012
2434.3	2720.2	5154.5	47.23%	%52.77	2013
3382.9	3120	6502.9	52.02%	%47.98	2014
3688.9	3586.6	7275.5	50.70%	%49.30	2015
3952.8	3955	7907.8	49.99%	%50.01	2016
4311.8	4566.1	8877.9	48.57%	%57.74	2017
4943.6	5032.2	9975.8	49.56%	%50.44	2018
5636	5021.3	10657.3	52.88%	%47.12	2019
5792,7	5389,1	11181,8	51,80%	48,20%	2020

ملحق رقم(03): التمويل النقدي

السنوات	التمويل النقدي للاقتصاد	قروض الخزينة
2001	569.7	-276.3
2002	578.7	-304.8
2003	423.4	-464.1
2004	-20.6	-915.8
2005	-933.2	-1986.5
2006	-1304.1	-2510.7
2007	-2193.1	-3294.9
2008	-3627.3	-4446.5
2009	-3488.9	-4402.0
2010	-3392.9	-4930.2
2011	-3406.6	-5458.4
2012	-3334.0	-5712.2
2013	-3235.4	-5646.7
2014	-1992.4	-4487.9
2015	567.5	-2156.4
2016	2682.2	-870.1
2017	4691.9	1967.4
2018	6325.7	3857.8
2019	7023.9	4782.4
2020	9353.5	5409.4

ملحق رقم(04): تطور حجم الكتلة النقدية 2001-2020

السنوات	النقود	التداول الائتماني	الودائع للإطلاع	الودائع لأجل	الكتلة النقدية M2
2001	1238,65	577,2	554,92	1235,01	2071,2
2002	1416,3	664,7	642,16	1485,19	2901,5
2003	1643,5	781,4	718,9	1724,04	3354,4
2004	2165,6	874,3	1127,91	1577,45	3738
2005	2437,5	921	1224,4	1632,6	4146,9
2006	3177,8	1081,4	1750,4	1766,1	4827,6
2007	4233,6	1284,5	2560,8	1761	5994,6
2008	4964,9	1540	2946,9	1991	6955,9
2009	4944,2	1829,4	2502,9	2228,9	7178,7
2010	5756,4	2098,6	2870,7	2524,3	8280,7
2011	7141,7	2571,5	3495,8	2787,5	9929,2
2012	7681,5	2952,3	3356,8	3331,5	11015,1
2013	8249,8	3204	3537,5	3691,7	11941,5
2014	9 603	3 658,90	4428,2	4083,3	13686,7
2015	9 261,20	4 108,10	3891,7	4443,4	13704,5
2016	9 407	4 497,20	3732,2	4409,3	13816,3
2017	10 266,10	4 716,90	4499	4708,5	14974,6
2018	11404,1	4986,8	4880,4	5232,5	16636,7
2019	10975,2	5508,9	4313	5531,4	16510,7
2020	11901,8	5739,1	4159,3	5757,8	17659,6